البحث
٥

الحقوق السياسية للمرأة المصرية
بين دستورى ١٩٢٣ ـ ١٩٥٦

إعـــداد

د / سعيدة محمد حسنى

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية تربية العريش - جامعة قناة السويس

المقدمة :

من الثابت تاريخيا أن مصر كان لها السبق في منح المرأة العديد من الحقوق سواء السياسية منها أو الأدبية أو الاجتماعية ، منذ مجيء الحملة الفرنسية ، متمثلة في فتح مدارس لتعليم الفتيات ، هذا بالإضافة إلى آراء رفاعة الطهطاوى التي كان لها صدى عظيم بين طبقات المجتمع المختلفة ، حيث كان دائما يلفت النظر إلى أن عفة المرأة مرتبطة بتربيتها في المنزل بينما خروجها من بيتها للتعليم حتى ولو كانت سافرة الوجه مرتبط بمساهمتها في الحياة الاجتماعية والتعليم وهذا في حقيقة الأمر ليس عيبا [١] :

والواقع أن المرأة المصرية منذ فجر التاريخ وهى تقوم بدور قيادى في المجتمع المصرى ولم تسلب أى شئ من حقوقها وإنما ما توهمته المرأة المصرية من سلب لحقوقها راجع إلى نسبة الجهل المرتفعة في المجتمع المصرى وبالتالى إلى العادات والتقاليد التي لم تكن تمت بصلة إلى الأديان السماوية ولا إلى القوانين الوضعية .

وكان قاسم أمين أبعد من ذلك نظرا حيث ربط بين تخلف المرأة وعبوديتها وبين استبداد النظام نفسه ، فقد ذكر في كتابه [٢] ما معناه أن الرجل ظالم في بيته مظلوم إذا خرج منه ، أى أن تحرر المرأة يبدأ بتحرير الرجل . ويستطرد قاسم أمين مطالبا بضرورة تعليم المرأة وخروجها من البيت متحديا جميع العادات والتقاليد التي درج عليها المجتمع المصرى فترة طويلة مشيرا إلى حقيقة هامة وهى أن الجاهل عدو لنفسه وهنا تحضرنى مقولة أسجلها لإيماني الشديد بها وهى :

انه إذا علمت رجلا فانك تكون قد علمت فردا واحدا

وإذا علمت امرأة فانك تكون قد علمت مجتمعا كاملا .

ومن ثم شهد العقد الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين صيحات متعددة تطالب بإعطاء المرأة حقوقها المسلوبة سواء في التعليم أو المساهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية والأدبية، إلى أن اندلعت ثورة ١٩١٩ ، تلك الثورة التي كانت تعد الوقود الأول الذي استخدمته المرأة لإشعال نيران المطالبة بالمساواة مع الرجل في كافة الحقوق ، وشجعها على ذلك مزاملتها للرجل أثناء الثورة ، وقد قامت بدور لا يمكن إغفاله على كافة المستويات ، فجميعنا يعلم ما قامت به المرأة يوم ١٦ مارس ١٩١٩ ، ذلك اليوم الذي خرجت فيه المرأة مظهرة لوجهها متحدية للعادات والتقاليد البالية ، وقد وصف شاعر النيل حافظ إبراهيم ذلك المشهد في قصيدة تحت عنوان (مظاهرات السيدات المصريات) [٣] نظمها في مظاهرة قامت

---

١ – د. نبيل راغب ، هدى شعراوى : عصر التنوير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، ١٩٨٨ ، ص ٢١ .

٢ – تحرير المرأة ، المكتبة الشرقية ، ١٩٠٨ ، ص ٤١ – ٤٧ .

٣ – ديوان حافظ إبراهيم ، ضبطه وصححه وشرحه : أحمد أمين ، أحمد الزين ، وإبراهيم الإبيارى ، مراجعة محمد مختار يونس ، الجزء الثانى ، الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية ، ١٣٥٨ ، ١٩٣٩ ، ص ٨٧ – ٨٨ .

بها السيدات في أثناء الثورة الوطنية ١٩١٩ ونشرت انذاك في منشورات وطنية ، وقد تأخر نشرها في الصحف حتى ١٢ مارس ١٩٢٩ وقد تخيرت منها بعض الأبيات التي تظهر المشهد واضحا جليا :

خَرَجَ الغَوَانى يحتججـ ـن ورُحْتُ أرقُبُ جمعَهُنه

فإذا بهن تَخَدّن من سود الثياب شِعارهنه

فطلعْن مثل الكواكب يَسْطعْن في وسط الدُجنة

وأخذنَ يجتزنَ الطريـ ـق ودار (سعدٍ) قصْدُهنه

يمشين في كَنَفِ الوقا ر وقد أبَنّ شُعُورَهُنه

و إذا بجيشٍ مُقبلٍ والخيل مطلقة الأعنة

و إذا الجنود سيوفها قد صُوّبت لنحُورهُنه

و إذا المدافع والبنادق والصَورام والأسنة

والخيل والفُرسان قدْ ضَرَبَت بِطاقاً حولَهُنه

أما عن المظاهرة الثانية التي قامت بها السيدات في ثورة ١٩١٩ فكانت يوم الخميس الموافق ٢٠ مارس من نفس العام حيث توجهن إلى بيت سعد زغلول (بيت الأمة) إلا أن الجنود الإنجليز قاموا بمنعهن من الدخول وقاموا بحصارهن ولم ينقذ سيدات مصر من ذلك الحصار إلا قناصل الدول الأجنبية [٤] .

واستمرت المرأة في نضالها الوطنى حتى كان يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ والذى تجلى فيه نشاطها في أعظم صورة وقد اتضح ذلك في الاجتماع الذي عقدته السيدات في الكنيسة المرقصية بزعامة (هدى شعراوى) وكان هذا الاجتماع لسببين :

الأول : – إقامة الدليل القوى أمام الإنجليز على الوحدة الوطنية لعنصرى الأمة وذلك عن طريق اختيار الكنيسة كمكان للاجتماع .

الثانى : – وهو خاص بالهدف من الاجتماع حيث انه كان يهدف إلى الاحتجاج على (وزارة يوسف وهبى) وقد كان قبطيا حيث أن مصلحة الوطن قد تعارضت مع شخصية من يتولى الوزارة حتى ولو كان قبطيا ، هذا بالإضافة إلى مقاطعة لجنة ملنر ، ولعل ذلك يدحض أكاذيب الإنجليز من إساءة المصريين إلى أقباط مصر .

---

٤ – عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى (١٩١٤–١٩٢١) الطبعة الرابعة ، ١٩٨٧ ، دار المعارف بالقاهرة ، ص ٢٣٤ .

ومن الجدير بالذكر انه قد وجد بين هؤلاء المجتمعات زوجات العديد من الزعماء والوزراء وبالتالى فقد تمثلت كل طبقات المجتمع في نضال المرأة المصرية بانضمام زوجات الزعماء والوزراء إلى سيدات المجتمع البسيط وريفيات جميع أقاليم مصر والتى ظهرت دوما في هذه الصورة خلال المظاهرات المتكررة طوال فترة النضال الوطنى في هذه الحقبة .

وبعد ذلك تشكلت لجنة الوفد المركزية للسيدات يوم ٨ يناير سنة ١٩٢٠ في اجتماع اخر بالكنيسة المرقصية بالقاهرة لتكون لسان المرأة المصرية في نضالها الوطنى واختيرت (هدى شعراوى) رئيسة هذه اللجنة و (صفية زغلول) رئيسة شرفية ، وتقرر في هذا الاجتماع أن ينتهى عمل اللجنة المركزية للسيدات بانتهاء حزب الوفد .

وبعد ذلك توالى إنشاء اللجان النسائية وإصدار العديد من المجلات التي حملت أسماء متعددة ومعانى تنم عن مدى ثقافة المرأة في ذلك الوقت . وعندما تشكلت لجنة الثلاثين أو كما أطلق عليها سعد زغلول "لجنة الأشقياء" لوضع الأسس العامة لدستور ١٩٢٣ ، ثم تلاها لجنة الـ ١٨ ، والتى كان اختصاصها مناقشة الموضوعات المتفرعة عن المبادئ الأساسية للدستور ، أثيرت مشكلة على جانب كبير من الأهمية وهى قضية المرأة وفى هذه المرة لم تكن المشكلة خاصة بالتعليم أو تعدد الزوجات والطلاق وخروج المرأة بل تعدت كل ذلك وكانت القضية هى مطالبة المرأة بحقها في المشاركة في الحياة السياسية بالانتخاب وحق التصويت في الانتخابات والبرلمان ، وبذلك تفجرت قضية التمثيل البرلمانى للمرأة .

وأخذت المجلات في ذلك الوقت تنشر صورا متعددة كاريكاتيرية لحسين رشدى وهو يضع الدستور أمامه ، وكانت هذه سخرية من فكرة دخول المرأة للبرلمان فقد رسموا الدستور أمام حسين رشدى معلقين بقولهم : "الدستور في حاجة إلى بروفة أخرى" أو " الدستور في حاجة إلى ترزى آخر يكون لديه فكرة عن ضبط ملابس السيدات " إلى آخر هذه التعليقات اللاذعة (٥) . وعلى أثر تشكيل لجنة الدستور التي أسند إليها وضع المبادئ العامة للدستور في ٣ إبريل سنة ١٩٢٢ كما سبقت الإشارة تبارت الجرائد والمجلات النسائية وغيرها ما بين مؤيد ومعارض لهذه الحقوق ، فبعضها ذكر أن حق الانتخاب ليس له علاقة بالأهلية ، كما أثير وقتذاك لأن التمثيل البرلمانى ليس وظيفة وإنما هو حق يجب أن يتمتع به كل فرد في المجتمع ، واستطرد أصحاب ذلك الرأي مرددين انه من أضاحيك الزمن أن الحوذى الذي يملك مركبة وحصانين يحق له سن القوانين لناظرة مدرسة البنات ومعلماتها ، والجزار يسن القوانين للطبيبة والقابلة والممرضة وصاحب حانة الخمور يسن القوانين للآداب العمومية وصاحب محل القمار يسن قوانين حقوق الزوجات المدنية والفلاح ذو الخمسة أفدنة الذي لا يعرف سوى أن يوقع باسمه يكون أحق بالانتخاب من السيدات المتعلمات واللاتى يطالعن الجرائد المصرية والأجنبية ويفهمن السياسة ! (٦) .

---

٥ – انظر مجلة الكشكول في الفترة من إبريل إلى أكتوبر ١٩٢٢ .

٦ – مجلة السيدات ، الجزء التاسع ، يوليو سنة ١٩٢٢ ، مقال بعنوان (حق السيدات أو حديث الصالونات) ، ص ٥٤٣ .

إذن فان القضية هى قضية حقوق بالدرجة الأولى ، حقوق يجب أن يتمتع بها كل فرد في هذا المجتمع لان جميع أفراده سواسية أمام القضاء والتمثيل البرلمانى شكل من أشكال القضاء وعلى ذلك فالمرأة المصرية بوعيها لقضيتها ودورها في المجتمع لهى أحق بالتمتع بالحقوق البرلمانية التي يتمتع بها من هم أقل منها ثقافة ووعيا بخطورة الدور الذي يلعبه كل من يتمتع بالحقوق البرلمانية .

وفى اجتماع عقده بعض من السيدات والرجال في أحد المنازل دارت مناقشة حول أهلية كل من الرجل والمرأة للتمتع بالحقوق البرلمانية، فقرر بعض الحاضرين إجراء تجربة تبدو للقارئ مضحكة وهى :- أن الحاضرين جلسوا في قوسين متقابلين قوس للسيدات وآخر للرجال وقام أحد الرجال في طرف القوس بإفشاء سر للسيدة التي على يمينه وآخر للرجل الذي على يساره وبعد ذلك قام بتغيير مكانه حيث جلس في الطرف الآخر للقوسين فما كان إلا أن اخبره من على يمينه من السيدات بخبر ومن على اليسار من الرجال بخبر آخر والحقيقة أن الخبرين مختلفين تمام الاختلاف عما اخبرهم به فكانت النتيجة واحدة أن كل من الرجل والمرأة غير أهل ولا يستحقان بالتالي التمتع بالحقوق البرلمانية أو بمعنى أدق لم يكن معظم الفريقين قد استعد بعد الاستعداد الكافي لنيل هذه الحقوق البرلمانية [٧]

وفريقا اخر من المجلات أكثر في ترديد أن المرأة غير كفء وتبنت فكرة أن المرأة يجب أن تشغل بالها بالتدبير والاقتصاد المنزلى وتربية الأطفال بدلا من الاشتغال بالبرلمان [٨] و كان هذا المقال ردا على ما أثير من آراء على صفحات الجرائد ومن العجب أن ترديد هذه العبارات من أن المرأة غير كفء للنهوض بالأعباء النيابية كان قريب الشبه بما ردده الإنجليز في وقت ما عن أن المصريين لم يصلوا بعد إلى مرحلة حكم أنفسهم بأنفسهم وان أمامهم العديد من السنين حتى يتمتعوا بذلك الحكم وإذا كانت هذه المقولة قد أملتها القوة وروجتها السطوة فكان أحرى بالمصريين من الرجال أن لا يرددوا ذلك في حق المرأة لأنهم يعلموا جيدا مدى سوء وقعها في نفوس الأمة المصرية كاملة .

ونحن نعلم جيدا أيضا أن المرأة المصرية تستطيع القيام بما يسند إليها من أعمال ، وأعمال البرلمان اقل في أعبائها من أعمال أخرى مسندة بالفعل للمرأة فالمرأة في البرلمان يطلب منها فقط الإدلاء برأيها أو إلقاء خطبة تحث بها الحضور على قيمة المطالب التي تطالب بها أو تبدى رأى في قضية ما . [٩]

أما على الجانب الآخر فقد أخذت بعض الجرائد في نشر العديد من الأزجال التي تتسم بروح السخرية من فكرة اشتراك المرأة في النظام السياسى بشقيه سواء التصويت أو الترشيح وعلى سبيل المثال نشرت إحدى المجلات جلسة وهمية سوف نعرض لبعض ما ورد فيها للتدليل على ذلك القول : (تذكر المجلة انه عند عقد المجلس لأول جلسة له تحضرها النساء أخذ الرجال يرددون الهتافات وعندئذ ردت عليهم السيدات

---

٧ – مجلة السيدات ، الجزء التاسع ، يوليو ١٩٢٢ ، ص ٥٤٧ .

٨ – مجلة النهضة النسائية ، العدد العاشر ، شوال سنة ١٣٤١ هـ ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ مقال تحت عنوان " مؤتمر النساء الدولى " بقلم جميلة صبرى .

٩ – مجلة النهضة النسائية ، العدد العاشر ، شوال سنة ١٣٤١هـ ص ٢٥٥ مقال بقلم محمد فريد وجدى .

بالزغاريد ، وعلى الفور رد الرئيس بدق الجرس قائلا السكون ، السكون أنتم في البرلمان ولستم في أوكازيون ..) إلى غير ذلك من الألفاظ والمواقف التي حدثت حتى نهاية هذه الجلسة الوهمية لذا فقد رأيت إلحاقها بهذا البحث حتى يطلع عليها القارئ كاملة ويقف على ما كان ينشر على بعض صفحات الجرائد والمجلات خلال تلك الفترة [١٠]

و في نفس العدد من نفس المجلة نشر رجل على لسان أحد قرائها من الإسكندرية تحت عنوان (احرس يا حارس) يتهكم فيه القارئ على اشتغال المرأة بالنشاط البرلماني ويتساءل إذا اشتغلت المرأة بالسياسة فان الرجل سوف يكون أسيرا لها ، فيقول : " الست هانم من كفر غانم ناوية تعمل سياسية والبيه بتاعها أسير دلعها ملوش على توتو أسية ...." [١١]

و هكذا كانت هذه رؤية المجلات المصرية لمطالبة المرأة بحقوقها البرلمانية.

ولأهمية موضوع الحقوق البرلمانية للمرأة اتجه التفكير إلى إعداد ذلك البحث المتضمن المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة المصرية من ١٩٢٣ أى منذ إصدار دستور ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٦أى حتى إصدار الدستور المصرى المؤقت والذى ضم ضمن مواده مادة تشير إلى المساواة في منح الحقوق السياسية لكل من الرجال والسيدات ومن خلال الصفحات التالية سأحاول بقدر ما أتيح من مادة علمية استقيتها من دوريات فترة البحث هذه بالدرجة الأولى إلقاء الضوء على ذلك الموضوع عله يشكل لبنة في تاريخ المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة وكفاحها .

وعلى الله قصد السبيل .

دكتورة سعيدة محمد حسنى

---

١٠ - الكشكول ، العدد (٦٠) بتاريخ ٩ يوليو ١٩٢٢ ، ص١٤ ، ملحق (١)

١١ - الكشكول ، العدد (٦٠) بتاريخ ٩ يوليو ١٩٢٢ ، زجل بقلم بديع خيرى من الإسكندرية ، ص٧ ، ملحق رقم (٢) .

المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة من ١٩٢٣-١٩٥٢

وهنا يعرض لعدة قضايا من خلالها يمكن رصد محاولات المطالبة بمنح المرأة المصرية حقوقها البرلمانية خاصة بعد أن صدر دستور ١٩٢٣ دون أن يتضمن أى إشارة إلى المرأة لا من قريب ولا من بعيد بالإضافة إلى ذلك يعرض ردود فعل هذه المحاولات من جانب المرأة أو بمعنى أدق استنكار المرأة دستور ١٩٢٣ وقانون الانتخاب ، ويبدأ ذلك منذ افتتاح أول برلمان مصرى في مارس ١٩٢٤ ، عندما علمت السيدات المصريات بدعوة السيدات زوجات السفراء والقناصل الأجانب في مصر لحفل الافتتاح قدمن طلبا لحضور هذا الحفل إلا أنه رفض ، وعند ذلك أخذت جريدة السياسة تنشر برقيات احتجاج من السيدات واستنكار من بعض الرجال لهذا الرفض وكيف انه لا توجد مساواة بين السيدات المصريات وسيدات قناصل الدول الأجنبية .

ومن هذه البرقيات برقية من لجنة الوفد المركزية للسيدات ذكرت فيها :

"أنها تحتج بشدة بصفتها هيئة تمثل نصف الأمة وبصفتها قد سبق أن شاركت في الجهاد والتضحية حتى كان ذلك الاستقلال ، فكيف يرفض طلبها لحضور حفل افتتاح البرلمان المصرى واللجنة ترى في ذلك إغفالا لدورها في وقت دعيت فيه السيدات الأجانب وترى ذلك عملا لا يليق بكرامة المصريات "

برقية احتجاج أخرى على لسان رئيسة جمعية العفاف المصرية السيدة جميلة صبرى أيدت فيها ما قامت به لجنة الوفد المركزية من احتجاج .

أما (هدى شعراوى) والتى كانت قد استقلت بمجموعة من السيدات المصريات وكونت الاتحاد النسائى المصرى سنة ١٩٢٣ فقد استنكرت هضم قانون الانتخاب لحق المرأة المصرية سواء في التصويت أو في الترشيح ، وأيضا احتجت على عدم دعوتهن لحضور حفل الافتتاح ، فخرجت في مظاهرة نسائية في اليوم الأول لافتتاح البرلمان وأيدهن في تلك المظاهرة (مجد الدين حفنى ناصف) حيث قاد مظاهرة أخرى ومعه عشرات من فتيات مشغل المرأة الجديدة مرتديات ميزار أبيض حاملات لوحات سوداء كتب عليها بالعربية والفرنسية خلاصة مطالب السيدات المصريات من البرلمان في يوم افتتاحه الأول ، ووقفت هؤلاء الفتيات على مقربة من الباب الكبير وهذه هى المطالب :

١-نطلب جلاء الجيش البريطانى .

٢-نرفض تحفظات ٢٨ فبراير .

٣-نرفض أى اتفاق يفصل السودان عن مصر .

٤-نحتم حياد قناة السويس .

٥-نطلب إلغاء القوانين التي تمس حرية الأفراد والجماعات .

٦- نطلب منح النساء حق الانتخاب .

٧- علموا بناتكم واحترموا حقوق نسائكم .

٨- نطلب مساواة الجنسين في التعليم .

٩- نطلب منع الإفراط في الطلاق .

١٠- نطلب وضع حد لتعدد الزوجات . [١]

ومن خلال قراءة تلك المطالب التي كتبت على اللافتات يمكننا معرفة الدرجة العلمية والثقافية التي وصلت إليها المرأة المصرية خلال هذه الازمة حيث تضمنت مطالبها مختلف القضايا التي كانت تشغل بال معظم المصريين في ذلك الوقت والتى يمكن أن تُشير إلى أن هذه القضايا قد تغيب عن ذهن بعض الرجال حيث أنها ضمت قضايا غطت النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

حقيقة انه على الرغم من حرمان المرأة المصرية من حقوقها البرلمانية إلا أنها لم تحرم من متابعة الممارسة البرلمانية وإن كانت تلك المتابعة من خارج البرلمان وأحيانا من داخله كزائرة لهذا المبنى الذي كافحت طويلا حتى حظيت بدخوله كنائبة فيما بعد ، فترددت الكثيرات من السيدات من زعيمات الحركة النسائية في مصر على البرلمان وتابعت جلساته من المقصورات التي أعدت للسيدات .

واستمرت محاولات المطالبة بضرورة منح المرأة المصرية حقوقها السياسية كلما أثيرت قضية الانتخابات وفى كل مرة كان مصير هذه المحاولات الفشل الذريع ، ومن هذه المحاولات على سبيل المثال تلك التي قام بها على ماهر سنة ١٩٣٨ ، حينما اقترح قبول المرأة كعضو في مجلس الشيوخ إلا أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض [٢]

وأيد على ماهر في هذه المحاولة محمد حسن العشماوى باشا نائب رابطة الإصلاح الاجتماعى أثناء مقابلة أجرتها معه إحدى الصحفيات حيث استطرد في حديثه معها قائلا :

" انه لا بأس من تجربة بدائية وهى إدخال عدد قليل من السيدات المتعلمات والمساهمات في النشاط الوطنى والاجتماعى في عضوية مجلس الشيوخ " معلقا على ذلك " ولو أن هذه التجربة ستعترضها عقبة كبرى وهى أننا قد لا نجد السيدة التي تعترف بأنها قد بلغت الأربعين . [٣]

وتلا محاولة على ماهر محاولة أخرى قام بها كل من (على علوبة - زكى العرابى - أحمد ومزى) حيث قدموا مشروع بقانون يمنح المرأة حق الانتخاب ، واستند زكى العرابى في مشروعه هذا إلى أن

---

١ - جريدة السياسة اليومية ، العدد ٣١ ، بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٤ ، ص ٥ .

٢ - أ.د لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى من ١٩١٩ - ١٩٤٥ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مصر النهضة ، إشراف أ.د يونان لبيب رزق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ٤٤ .

٣ - أمانى فريد : المرأة المصرية والبرلمان ، مطبعة التوكل ، ١٩٤٧ ، ص ١٤٠ .

القصور ليس في الدستور ولكنه في قانون الانتخاب نفسه ويكفى فقط تعديل قانون الانتخاب بحيث يكفل للمرأة الحقوق البرلمانية مثلها مثل الرجل ، ورفض هذا المشروع أيضاً إلا أن الرفض في هذه المرة كان من جانب اللجنة الدستورية بالبرلمان [٤]

أما المحاولة الثالثة فقد تمثلت في ما قدمه عضو مجلس النواب عن دائرة الدرب الأحمر (زهير صبرى) حيث اقترح مشروع قانون يعدل الأحكام العامة لقانون الانتخاب الصادر سنة ١٩٣٥ بما يجعل للمرأة حق المساواة في الحقوق السياسية مع الرجل بما فيها حقى التصويت والترشيح في يناير سنة ١٩٤٤ ، وأحيل ذلك المشروع إلى لجنة المقترحات بالمجلس في مارس من نفس العام ونوقش به في الجلسة المنعقدة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٤ ، وكانت نتيجة هذه المناقشة الرفض شبه التام لهذا الاقتراح .

واستند الأعضاء في رفضهم لهذا المشروع إلى :

أولاً – أن الوقت غير مناسب لإعطاء المرأة مثل ذلك الحق وذكر عضو المجلس السيد عمر عمر أن الظرف الحالى لا يناسب أن يعطى للمرأة ذات الحقوق السياسية المعطاة للرجال [٥]

وذلك الحديث يثير تساؤل وهو ما هى هذه الظروف التي يراها النائب ليست مناسبة ؟

يرد على هذا التساؤل من خلال ما أشار إليه النائب فكرى أباظة [٦] في مقابلة صحفية عن مدى أحقية المرأة في منحها الحقوق البرلمانية ذكر انه يرى أن الوقت غير مناسب لإدخال المرأة البرلمان وذلك لسببين :

الأول – أن النظام البرلمانى مع وجود الاحتلال فاشل ، وانه – أى فكرى أباظة – له اعتراضات على ما في قانون الانتخاب والنظام البرلمانى من وجهة نظره في احتياج لترميم ، وطالما الأمر كذلك فإنه ليس من الحكمة توريط المرأة في ذلك النظام مستطردا بأنه مؤيد لفكرة اشتراكها في الانتخابات البرلمانية في مصر ولكن ليس الآن حيث أن الخطأ في قوانين الانتخابات انه قد تم نقلها من بلاد برلمانية لم ينجح فيها البرلمان إلا بعد مضى وقت من الزمن وفى تصور فكرى أباظة كما ورد على لسانه في هذه المقابلة أن قانون الانتخاب النموذجى يجب أن :

١- يكفل تمثيل النقابات المعترف بها قانونا .
٢- يكفل للأحزاب السياسية نسبة معينة بحسب عدد مؤيديها وذلك بتنفيذ فكرة الانتخاب النسبى .
٣- أما الانتخاب المحلى في الأقاليم فانه يرى أن لا يرشح إلا الذي خدم إقليمه في هيئات مختلفة مدة معينة .
٤- قصر حق الانتخاب على الذين يعرفون القراءة والكتابة فقط .

---

٤ – أ.د لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص ٤٤ .
٥ – مضابط مجلس النواب ، مضبطة جلسة ٣٤ ، المنعقدة يوم الثلاثاء ١٦ مايو ١٩٤٤ ، ص ١٥٥٢ .
٦ – كان في ذلك الوقت يشغل منصب نقيب الصحفيين .

وعلى هذا فإن الوقت لم يحن بعد لدخول المرأة معترك الحياة البرلمانية لا بصفة عملية ولا بصفة دستورية . [٧]

أما السبب الثانى الذي استند إليه فكرى أباظة وهو في تقديرى الرد على ما طرح من قبل من تساؤل فقد تمثل في أن مصر كانت في ذلك الوقت تتزعم فكرة إنشاء الجامعة العربية وهذه الجامعة كانت تضم بلادا عربية ذات إتجاهات مختلفة، إذا فإن الخير كل الخير التريث في منح المرأة نفس الحقوق السياسية المعطاة للرجل [٨] .

أما العامل الثانى – الذي استند إليه أعضاء مجلس النواب في رفضهم اقتراح العضو (زهير صبرى) فقد ارتكز على أن هذا الاقتراح ليس مقبولا من الناحية الدستورية ، وأكد مخالفته للوجهة الدستورية أحد أعضاء المجلس مدللا على ذلك بقوله أن المادة ٨٢ من دستور سنة ١٩٢٣ تقول " يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين ... " والمادة ٨٣ تذكر " أن كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهلها ستون ألفا فأكثر تنتخب نائبا واحدا " واستطرد ذلك العضو قائلا أن الدستور صريح في قصر الحقوق السياسية على الرجال دون النساء وطالب بضرورة رفض هذا الاقتراح .
وعضد ذلك العضو موقف رئيس مجلس النواب حيث قال أن قانون الانتخاب يذكر في مادته الأولى :
"لكل مصرى من الذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب ..... " [٩]
ومن ثم يتضح أن حق الانتخاب قاصر على الذكور دون الإناث .

وبما أن اقتراح العضو (زهير صبرى) مقدم في شكل قانون عادى والدستور يتم تغييره بطريقة خاصة تخالف الطرق التي يتم تغيير القوانين بها ، هذا الاقتراح يؤدى إلى تغيير بعض أحكام الدستور لذا فانه يجب إحالته على لجنة الشئون الدستورية على الرغم من أن مقدمه (زهير صبرى) قد رفض ذلك بشدة لذا فان الموافقة على رفضه كانت شبه إجماعية وذلك للأسباب التي أشير إليها من قبل .[١٠]

واستمرت محاولات المطالبة بمنح المرأة المصرية الحقوق البرلمانية المعطاة للرجل والخاصة بحقها في الانتخاب والتصويت من خلال أعضاء البرلمان ومن خلال ما ورد على صفحات مجلات وجرائد فترة الدراسة، وكذلك ما كان يعرض في بعض المؤتمرات النسائية التي كثيرا ما كانت تتضمن مطلب مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق السياسية وخاصة الحقوق البرلمانية [١١] تلك المحاولات التي كانت في الغالب

---

٧ – أمانى فريد : المرجع السابق ، ص ١٤١ – ١٤٣ .
٨ – نفسه ، ص ١٤٢ .
٩ – مضابط مجلس النواب – مضبطة ٣٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٤ ص ١٥٥٢ .
١٠ – راجع مضبطة الجلسة ٣٤ في ١٦ مايو ١٩٤٤ من ص ١٥٥١ إلى ص ١٥٥٣ ليتسنى لك الوقوف على حقيقة الأمر .
١١ – ابراهيم عبده ، درية شفيق : تطور النهضة النسائية في مصر من عهد محمد على إلى عهد الفاروق ، مطبعة التوكل ، مكتبة الآداب بالجماميز ، مصر ، ١٩٤٥ ص ١٤٥ .

تبوء بالفشل حتى كانت الخطوة الجريئة والتى تمثلت فيما قامت به المرأة في فبراير ١٩٥١ حيث اقتحمت البرلمان .

وقصة الاقتحام هذه هى أن درية شفيق عند اجتماعها بمجلس إدارة جمعية اتحاد بنت النيل كشفت لهن عن فكرة فحواها اقتحام المرأة لمبنى البرلمان المصرى وطلبت أن يقسم الحضور على كتاب الله على ألا تبوح إحداهن بهذا السر لأحد مهما كانت درجة قرابته منها ، وبالفعل بدأت الترتيب لتنفيذ هذا وذلك بالدعوة لاجتماع الهيئات النسائية المصرية بقاعة ايورت بالجامعة الأمريكية مساء يوم الاثنين ١٩ فبراير ١٩٥١ وكانت الدعوة قائمة لعقد مثل ذلك المؤتمر من قبل لمناقشة مطالب المرأة المصرية ، أما عن ترتيب درية شفيق في هذا المؤتمر هو أن يتحول من بحث هذه المطالب إلى نقطة تجمع الهدف منه كما ورد على لسان درية شفيق نفسها "الزحف النسائى لاستخلاص مطالب المرأة " (١٢)

وبالفعل اجتمعت السيدات الممثلات لمختلف الهيئات النسائية في مصر بالإضافة إلى بعض الرجال المؤيدين للحركة النسائية في ذلك الوقت وبعد أن ألقت كل من سيزا نبراوى وزينب لبيب وغيرها من السيدات كلمات مفعمة بالحماس وملهبة لمشاعر الحضور تجاه قضية المرأة وحقوقها السياسية ارتقت درية شفيق المنصة لتلقى كلمتها الختامية تلك الكلمة التي أنهتها بعبارة (سيداتى انساتى ٠٠٠٠٠٠أن هذا المؤتمر هو برلماننا الأول ، برلمان نصف الأمة ومن حسن الحظ أن ينعقد في نفس الوقت والجهة التي ينعقد فيها برلمان النصف الآخر)(١٣)

واستطردت قائلة : " فهيا نذهب بجموعنا الفتية لنعلن إليهم في عزم وقوة وتصميم أن تمثيلهم للشعب تمثيلا ناقصا مبتورا ٠٠٠فإلى هناك فإلى الإمام " (١٤)

واستجاب الحاضرون لدعوتها فاندفعوا على أثرها إلى مبنى البرلمان حاملات لافتات كتب عليها مطالب المرأة وخاصة المطالب البرلمانية هاتفات اكملوا تمثيل البرلمان للامة ، المرأة نصف الأمة (١٥).

وفى مقابلة أجرتها مجلة آخر ساعة مع أحد نواب البرلمان والحاضرين لجلسته في ذلك الوقت ذكر العضو انه سمع هتافا روعه " البرلمان لا يمثل الأمة " وتعجب الأعضاء كيف يتجرأ أحد على دخول فناء البرلمان ويهتف بمثل هذه الهتافات ونظروا على الفور من النافذة فوجدوا بعض السيدات، داخل فناء البرلمان واستطرد قائلا : "أن مثل هذه المظاهرة كانت خطوة جريئة ومنظرا رائعا لم يرى مثله منذ سنة ١٩١٩ (١٦) .

---

١٢ – درية شفيق : المرأة المصرية ، ١٩٥٥ ، ص ٢٠٢ .

١٣ – ليس صحيحا انه صدفة وإنما رتبت له درية شفيق ترتيبا جيدا حيث أن البرلمان المصرى بمجلسيه كان ينعقد في جلسة مسائية كل يوم اثنين من كل أسبوع وكان يعلم بذلك الترتيب فقط مجلس إدارة جمعية اتحاد بنت النيل .

١٤ – درية شفيق : المرجع السابق ، ص ٢٠٥.

١٥ –الأهرام في ٢٠ فبراير ١٩٥١ ، مظاهرة نسائية في دار البرلمان ، ص ٣ .

١٦ – مجلة آخر ساعة ، بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥١ ، ص١٣ .

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال وهو كيف دخلت المرأة مبنى البرلمان ؟ والرد على ذلك يتلخص في أن السيدات اللاتى ذهبن من قاعة ايورت والمجتمعات كما ذكر آنفا قد انتهزن فرصة اقتراب سيارة أحد أعضاء البرلمان وهو فريد زعلوك من المبنى وعند فتح الباب لدخول سيارة النائب اقتحمت السيدات البرلمان فارتبك الحراس واختل الأمن في هذه اللحظة واستطاعت ثلاث سيدات فقط وهن سيزا نبراوى وزينب لبيب و درية شفيق مقابلة وكيل مجلس النواب ومدير مجلس الشيوخ وقمن بتسليم مذكرة متضمنة مطالب المرأة [١٧] .

واتصل كل من وكيل مجلس النواب ومدير مجلس الشيوخ تليفونيا برئيس البرلمان السيد / على زكى العرابى والذى طلب من درية شفيق إقناع السيدات المعتصمات فى الفناء وخارج المبنى بالانصراف وانه سيبذل أقصى ما في وسعه لمساعدتهن في تحقيق مطالبهن فما كان من درية شفيق إلا الموافقة على ذلك معلقة بهذه العبارة التي تحمل في ثناياها المزيد من الإصرار على الكفاح حتى الوصول إلى ما تصبوا إليه المرأة المصرية .

أما عن هذه العبارة فهى " إذاً فلتكن حركة اليوم إنذارا فإذا لم تحققوا وعودكم فان لنا عودة إلى العمل الإيجابي وبأسلوب قد يكون أكثر قوة من هذا الأسلوب "[١٨] .

وكانت المذكرة التي قمن بتسليمها تتضمن القرارات التي اتخذت في مؤتمر ايورت المشار إليه من قبل وهى :

١- تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بشكل يحقق للمرأة مطالبها السياسية (البرلمانية) والتى كفلها الدستور للرجل .

٢- تشريع القوانين الكفيلة بتحقيق حماية الأسرة وخاصة المتعلقة بتعدد الزوجات والطلاق .

٣- تقرير الحرية والمساواة بين الجنسين فيما يتصل بفرص العمل والأجور [١٩]

وبالفعل هدأت درية شفيق من روع هؤلاء السيدات وغادرن مبنى البرلمان ولكن على وعد بلقاء آخر.

وبعد ذلك بما يقرب من ثلاثة أسابيع تكررت نفس المحاولة مع الفارق بعض الشيء وهو أنه بعد احتفال الاتحاد النسائى المصرى بعيد الدستور في نقابة الصحفيين ذهبن هؤلاء السيدات الحاضرات لهذا الاحتفال إلى قصر عابدين وقمن بتسليم مذكرة مكتوبة بالدم إلى إكرام سيف النصر بك لرفعها إلى الملك فاروق .

وهذه المذكرة بالطبع كانت متضمنة مطالب المرأة السياسية منها أو الاجتماعية وبعد ذلك توجهت تلك المظاهرة النسائية إلى منزل مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء وقتذاك واقتحمت المظاهرة الباب الخارجي

---

١٧ - الأهرام العدد ٢٣٤٨٥ ، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥١ ، ص٣ .

١٨ - درية شفيق : المرجع السابق ، ص ٢٠٧ وما بعدها .

١٩ - إسماعيل إبراهيم : صحفيات ثائرات ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ١٩٩٧ ص٨٦ .

لمنزله ووصلت لبابه الداخلى وهن يهتفن :" نريد النحاس أين أنت يا نحاس" [٢٠] وقد حاولت السكرتارية مع الحراس منعهن من الاندفاع داخل المنزل حتى استطاع النحاس باشا الخروج من باب جانبى وأثناء ركوبه سيارته جرت السيدة فاطمة نعمت راشد نحوها في نفس لحظة تحركها أمام الباب فصدم رفرفها السيدة ولكنها لم تصب بأذى . واستمرت المرأة في مطالبها في كل مكان وزمان ومع كل من يعن لها انه بإمكانه مساعدتها ومن ذلك على سبيل ما حدث فى السفارة التركية في مارس من نفس السنة حينما أراد دكتور حامد زكى وزير الدولة لشئون تقديم سيزا نبراوى لمصطفى النحاس أثناء حفل بدار السفارة فما كان من الأخير إلا أن صرخ في وجهه مذعورا " لا يا سيدى .. لا يا سيدى أنا طلقت السيدات أنا غير موافق أبعدهم عنى "[٢١] .

وان دل ذلك على شئ فإنما مدلوله يكمن في :

أولاً : أن السيدات كن مصرات إصرارا غير عادى على الحصول على مطالبهن بكل الوسائل .
ثانيا : أن موقف ساسة مصر في ذلك الوقت لا يختلف كثيرا عما كان من قبل .

وظل ذلك الإصرار مستمرا حتى اقتراب إجراء الانتخابات البرلمانية في مصر في النصف الأول من ١٩٥٢ عندئذ قررت المرأة ترشيح نفسها لترى ماذا يحدث أو ما هو رد فعل الحكومة لإثارة مثل هذه القضية الدستورية واتى الرفض في هذه المرة للمرشحات على أنهن غير مقيدات بجداول الانتخابات وإذا قبل الترشيح فان ذلك غير دستورى أما الرد على درية شفيق فأتي إليها بعد انتهاء موعد الترشيح بثلاثة أيام وكانت المفاجأة التى جعلتها تستبشر خيرا رغم هذا الرفض هو أن الانتخابات قد أجلت جميعها بهدف تغيير قانون الانتخاب إلا أن النتيجة لم تكن في صالح السيدات لان قانون الانتخاب لم يتغير كما أشيع هذا بالإضافة إلى الصيحات التي أخذت تندد بفكرة اشتراك المرأة في الانتخابات من خلال العديد من المقالات التي نشرت على صفحات الجرائد بل أكثر من ذلك أصدر الشيخ حسنين مخلوف مفتى الديار المصرية في ذلك الوقت فتوى تفيد بعدم شرعية اشتراك المرأة في تلك المعركة الانتخابية وانتهت هذه الفترة بقيام ثورة ١٩٥٢ لتبدأ المرأة مرحلة أخرى من كفاحها المستميت والذى سنعرض له فيما بعد .

٢٠- مجلة آخر ساعة ، ١٤ مارس ١٩٥١ ، ص ٥
٢١- كان وزيرًا للدولة أثناء وزارة مصطفى النحاس باشا السابعة من ١٢ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٥٢ .
- أنظر م. د / ديانا لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٧٥ - ص ٥٠٢
٢٢- مجلة آخر ساعة ، ٢٠ مارس ١٩٥١ ، ص ٨

لمنزله ووصلت لبابه الداخلى وهن يهتفن :" نريد النحاس أين أنت يا نحاس" [٢٠] وقد حاولت السكرتارية مع الحراس منعهن من الاندفاع داخل المنزل حتى استطاع النحاس باشا الخروج من باب جانبى وأثناء ركوبه سيارته جرت السيدة فاطمة نعمت راشد نحوها في نفس لحظة تحركها أمام الباب فصدم رفرفها السيدة ولكنها لم تصب بأذى . واستمرت المرأة في مطالبها في كل مكان وزمان ومع كل من يعن لها انه بإمكانه مساعدتها ومن ذلك على سبيل ما حدث فى السفارة التركية في مارس من نفس السنة حينما أراد دكتور حامد زكى وزير الدولة التابع تقديم سيزا نبراوى لمصطفى النحاس أثناء حفل بدار السفارة فما كان من الأخير إلا أن صرخ في وجهه مذعورا " لا يا سيدى .. لا يا سيدى أنا طلقت السيدات أنا غير موافق أبعدهم عنى "[٢١] .

وان دل ذلك على شئ فإنما مدلوله يكمن في :

أولاً : أن السيدات كن مصرات إصرارا غير عادى على الحصول على مطالبهن بكل الوسائل .
ثانيا : أن موقف ساسة مصر في ذلك الوقت لا يختلف كثيرا عما كان من قبل .

وظل ذلك الإصرار مستمرا حتى اقتراب إجراء الانتخابات البرلمانية في مصر في النصف الأول من ١٩٥٢ عندئذ قررت المرأة ترشيح نفسها لترى ماذا يحدث أو ما هو رد فعل الحكومة لإثارة مثل هذه القضية الدستورية واتى الرفض في هذه المرة للمرشحات على أنهن غير مقيدات بجداول الانتخابات وإذا قبل الترشيح فان ذلك غير دستورى أما الرد على درية شفيق فأتي إليها بعد انتهاء موعد الترشيح بثلاثة أيام وكانت المفاجأة التى جعلتها تستبشر خيرا رغم هذ الرفض هو أن الانتخابات قد أجلت جميعها بهدف تغيير قانون الانتخاب إلا أن النتيجة لم تكن في صالح السيدات لان قانون الانتخاب لم يتغير كما أشيع هذا بالإضافة إلى الصيحات التي أخذت تندد بفكرة اشتراك المرأة في الانتخابات من خلال العديد من المقالات التي نشرت على صفحات الجرائد بل اكثر من ذلك أصدر الشيخ حسنين مخلوف مفتى الديار المصرية في ذلك الوقت فتوى تفيد بعدم شرعية اشتراك المرأة في تلك المعركة الانتخابية وانتهت هذه الفترة بقيام ثورة ١٩٥٢ لتبدأ المرأة مرحلة أخرى من كفاحها المستميت والذى سنعرض له فيما بعد .

٢٠- مجلة آخر ساعة ، ١٤ مارس ١٩٥١ ، ص ٥
٢١- كان وزيرًا للدولة أثناء وزارة مصطفى النحاس باشا السابعة من ١٢ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٥٢ .
- أنظر م. د / ديانا لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٧٥ - ص ٥٠٢
٢٢- مجلة آخر ساعة ، ٢٠ مارس ١٩٥١ ، ص ٨

الحقوق السياسية للمرأة من ثورة ١٩٥٢ وحتى دستور ١٩٥٦

لم يتوقف جهاد المرأة المصرية للحصول على حقوقها البرلمانية بقيام ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ بل استمر وبصورة قد تختلف عن ذى قبل إلى حد ما ، ووضح هذا عندما صدر قرار جمهورى ليعلن تشكيل لجنة مؤلفة من ٥٠ عضوا يمثلون الاتجاهات والأحزاب المصرية المختلفة وقتذاك وكان من بين أعضاء هذه اللجنة ثلاثة من الذين شاركوا في إعداد دستور ١٩٢٣ وهم على ماهر ، على علوبة ، على المنزلاوى . واختارت لجنة الخمسين هذه لجنة فرعية من بين أعضائها مكونة من ١٥ عضوا برئاسة على ماهر لوضع المبادئ العامة والرئيسية لمشروع الدستور الجديد .

وبعد عدة شهور توصلت هذه اللجنة الفرعية لوضع المبادئ العامة للدستور فعلا ، وتقرر عرضها على جمعية تأسيسية منتخبة . وعندئذ ثارت ثائرة السيدات المصريات اللواتى كن يتزعمن المطالبة بحقوق المرأة البرلمانية بسبب عدم الإشارة إلى تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية للمشاركة في مناقشة المبادئ العامة للدستور المصرى الجديد على الرغم من أن على ماهر رئيس لجنة وضع الدستور قد ضمن مشروعه هذا منح الحقوق السياسية للمرأة المصرية . وعبرت هؤلاء السيدات عن ثورتهن هذه باعتصامهن في نقابة الصحفيين ، وتلا ذلك الإضراب عن الطعام في كل من القاهرة والإسكندرية بنقابة الصحفيين .

وكانت البداية في القاهرة بعد ظهر يوم ١٢ مارس ١٩٥٤ حيث اعتصمت الدكتورة درية شفيق رئيسة اتحاد بنت النيل بدار نقابة الصحفيين ، وانضمت إليها بعد ذلك بعدة ساعات كل من بهيجة بكرى (جمعية تحرير المرأة) راجية حمزة (اتحاد بنت النيل) منيرة ثابت (صاحبة مجلة الأمل) ، سعاد فهمى (مجلة التحرير) ، أمانى فريد (صحفية) ، منيرة صبرى (اتحاد نساء الدولة) ، فتحية الفلكى (صحفية) وهيام عبد العزيز (فنانة) [١] . وأرسلت هؤلاء المضربات عن الطعام برقية إلى كل من رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس قيادة الثورة ، والدكتور على ماهر رئيس لجنة الدستور ، والدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة ، وشيخ الجامع الأزهر في ذلك الوقت وحملت هذه البرقية اسم " الإضراب حتى الموت " وفيما يلى نصها :

" قررنا نحن المضربات عن الطعام المعتصمات بدار نقابة الصحفيين الاستمرار في موقفنا بعزم وتضامن حتى الموت إلى أن تجاب مطالبنا بتمثيل المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية وفى جميع الهيئات التشريعية [٢] .

---

١ - الأهرام في ١٣ مارس ١٩٥٤ ، ص ١ .

٢ - نفسه

وتلا ذلك اعتصام لفيف من سيدات الإسكندرية بدار نقابة الصحفيين أيضاً تضامنا منهن مع سيدات القاهرة [٣] .

وهنا يتبادر إلينا سؤال وهو لماذا الاعتصام بدار الصحفيين سواء في القاهرة أو الإسكندرية ؟

ويمكن الرد على ذلك بالأسباب الآتية :

أولاً – أن معظم هؤلاء السيدات اللاتى اعتصمن كن يمثلن جمعيات نسائية ، وهذه الجمعيات دائما ما تملك مجلات تنطق بلسانها وبالتالى فإن هؤلاء السيدات كن يعملن بالصحافة ومن ثم فهن عضوات في نقابة الصحفيين .

ثانيا – الرغبة القوية لدى هؤلاء السيدات في أن يكون اعتصامهن تحت رقابة الرأي العام متمثلا في نقابة الصحفيين .

ثالثا – أن هؤلاء السيدات المعتصمات والمضربات عن الطعام حتى الموت كن يمثلن جمعيات نسائية مختلفة وذات أهداف متباينة ، لذا رأين عدم انفراد أى جمعية من هذه الجمعيات بشرف اعتصامهن بها ومن ثم وقع الاختيار على نقابة الصحفيين .

وأثناء مدة الاعتصام هذه التي استمرت ثمانية أيام تردد على نقابة الصحفيين سواء في القاهرة أو الإسكندرية العديد من المسئولين لإثناء هؤلاء المضربات عن موقفهن ، وتعددت اللقاءات على كافة المستويات الرسمية منها وغير الرسمية ، وتبودلت البرقيات بين هؤلاء المضربات وبين المؤيد والمعارض والمستنكر لهذه الحركة ، حيث أن الأغلبية استنكرت وسيلة الإضراب لتحقيق المطالب ، إلا أن كل المحاولات التي بذلت من جانب المسئولين لم تثن السيدات عن ذلك الموقف رغم تصريحات الدكتور على ماهر رئيس لجنة الدستور والتى تمثلت في البيان الذي نشر على صفحات الجرائد المصرية ، وقد رأيت من الضرورى ايجاز ما ورد به في عدة نقاط متضمنة بعض الملاحظات :

أولاً – أن أحدا من المصريين لم ينكر الدور الذي قامت به المرأة المصرية أثناء ثورة ١٩١٩ وما بعدها .

ثانيا – أن المرأة في مصر ظفرت بالكثير من الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأنها تعمل إلى جانب الرجل في بعض المهن وتشغل منصب الأستاذية في بعض الجامعات الآن (مارس ١٩٥٤).

ثالثا – أن لجنة إعداد مشروع الدستور الجديد قد وافقت بما يقرب من الإجماع على ضرورة تمتع المرأة بالحقوق البرلمانية ، إلا أنها اشترطت أن تتقدم المرأة التي ترغب في ممارسة الحقوق البرلمانية بطلب للقيام بتلك الممارسة أو التمتع بتلك الحقوق ، أى انه قد ترك لها الحرية في قيد اسمها في جدول الانتخابات ، والسبب في ذلك أن الأغلبية من السيدات المصريات لا تفضل اقتحام هذا المجال وهى لم تهيأ له بعد .

---

٣ – الأهرام في ١٥ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .

رابعا - أن ذلك البيان قد أشار إلى أن السيدات اللاتى طالبن بالحقوق السياسية للمرأة لا يمثلن غالبيـــة سيدات مصر .

هذا بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من هؤلاء السيدات اللاتى حملن لواء المطالبة بتلك الحقوق كـن ينتمين إلى الطبقات الأرستقراطية أى أنهن يمثلن طبقة بعينها فقط .

خامسا - أن لجنة وضع الدستور هذه قد رأت فيما أعطته للمرأة من حقوق مكسبا عظيما " حيث أنـــها البداية وبإمكان المرأة الحصول على المزيد باستمرارها ودأبها على الكفاح .

وهذا ما حدث بالفعل ، فأين هى المرأة الآن ؟ فعلى الرغم من أن الحقوق البرلمانية قـــد كفلـت لـــها المساواة مع الرجل إلا أنها لا تمارسها كما يجب وعلى هذا فإن المرأة قد تسرعت في اعتصامها وإضرابـــها لأن الإضراب ليس وسيلة للإقناع وإنما هو وسيلة للضغط .

ويبدى الدكتور محمد حسين هيكل دهشته من موقف هؤلاء السيدات وإضرابهن عن الطعام برغم مـــا صرح به على ماهر رئيس لجنة إعداد مشروع الدستور من خلال بيانه ، فذكر كما سـبق الإشـارة أن أراء أغلبية اللجنة طالبت بالحقوق السياسية للمرأة إلا أن هؤلاء السيدات أصررن على الاستمرار فـــي الإضـــراب حتى يمنحن حق الاشتراك في الجمعية التأسيسية التي لا يملك أحد من أعضاء لجنة الدســتور البـت فيـها ، وخاصة أن الجمعية التأسيسية جمعية منتخبة وليست معينة ، ويستطرد متعجبا من أمر هؤلاء السيدات طارحا قضية على جانب كبير من الأهمية وهى انه حتى لو سُمح لهؤلاء السيدات بدخول الجمعية التأسيسية فإنهن بلا شك سيمثلن أقلية بالنسبة للرجال الممثلين في هذه الجمعية وبالتالى فإن المرأة لن تستطيع تحقيق ما تبغيه بـهذه الوسيلة وخاصة إذا وجد من بين هؤلاء الرجال من هو متعصب ورافض لفكرة مساواة المرأة مع الرجل فـي الحقوق البرلمانية . (٤)

وكان حُسن ختام هذا الإضراب الذي استمر ٨ أيام حضور محافظ القاهرة السيد / محمود متولى نـور في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ١٩ مارس إلى مستشفى قصر العينى حيث نقلت المضربات بعد أن ســاءت حالتهن الصحية ، وكان سبب حضور محافظ القاهرة إلى أن اللواء محمد نجيب قـــد كلفـه بـإبلاغ هـؤلاء المضربات رسالة يطمئنهن ويتمنى أن تنهى هذه الرسالة الإضراب وهذه الرسالة هى :

"لقد تلقيت طلبكن وأحيل إلى اللجنة المختصة بتكوين الجمعية التأسيسية لنظره وحقوقكن في أيد أمينة " (٥) .

---

٤ - الأهرام في ١٦ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .

٥ - الأهرام في ٢٠ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .

وكان لهذه الرسالة القصيرة وقع بالغ الأثر في نفوس المضربات حيث فرحن فرحا شديدا ، وصرحت بذلك السيدة درية شفيق تلك السيدة التي حملت لواء بدء الاعتصام ثم الإضراب فذكرت أن الرئيس بهذه الرسالة قد أراح نفوسنا لسببين :

الأول – انه صرح فيها بأن مطالبنا الدستورية وخاصة التمثيل في الجمعية التأسيسية قد اصبح محل بحث اللجنة المختصة للنظر في تكوين هذه الجمعية وهذا اعتراف مبدئى بضرورة تمثيل المرأة في تلك الجمعية الدستورية وبالتالى فهى بداية لحياة ديمقراطية حقة .

أما السبب الثانى فهو أن اللواء محمد نجيب قد صرح بأن قضيتنا قد أصبحت في أيد أمينة لهذا فإن السيدات رأين أن هذه الرسالة مكسب يدل على حسن نوايا هؤلاء الزعماء .

ومن ثم قررت المضربات إنهاء فترة الإضراب الذي دام ثمانية أيام وفى الساعة السادسة من نفس اليوم ١٩ مارس ١٩٥٤ أى بعد إبلاغ محافظ القاهرة للسيدات بالقصر العينى برقية اللواء محمد نجيب بساعتين اتصلت درية شفيق تليفونيا بالمعتصمات بنادى الصحفيين بالإسكندرية وأبلغتهن بأن المسئولين وافقوا على مطالبهن وأن المضربات بالقاهرة قررن انهاء الإضراب وإثر إعلان ذلك النبأ أنهت سيدات الإسكندرية إضرابهن أيضا . [٦]

وبعد انتهاء الإضراب خرجت السيدات من مستشفى القصر العينى إلى ضريح قاسم أمين محرر المرأة ثم إلى ضريح هدى شعراوى لوضع باقات الزهور تحية لهما واعترافا بفضلهما في هذا المجال [٧] .

وتلا ذلك إرسال العديد من برقيات الشكر لجميع من عضد موقفهن سواء على المستوى الرسمى ابتداء من رئيس الجمهورية اللواء محمد نجيب إلى رئيس لجنة إعداد الدستور د. على ماهر ومحافظى القاهرة والإسكندرية والصحفيين ورؤساء الصحف والمجلات التي نشرت أخبار ذلك الإضراب وأيدت قضية المرأة في كفاحها وبهذا الفوز العظيم للسيدات المصريات طويت صفحة من كفاح المرأة المصرية .

---

٦ – الأهرام في ٢٠ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .

٧ – الأهرام في ٢٢ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤

ردود فعل الإضراب :

تذكر السيدة درية شفيق أن إضراب السيدات هذا قد أثار أعداء المرأة المصرية بالإضافة إلى انه كان مادة سخية للمجلات تحاول بها إثارة انتباه القراء ولو بحملات مفتعلة وغير صحيحة في حقيقتها وتفاصيلها . كذلك أثار عطف الرأي العام بمجموعه على قضية المرأة على كافة المستويات [٨] وسأحاول بقدر ما أتيح من مادة علمية رصد ردود الفعل على مختلف المستويات :

أولاً - رد الفعل على المستوى الخارجي :

تلقت السيدات سواء في القاهرة أو الإسكندرية العديد من برقيات التأييد من بينها :

- برقية من وزيرة التأمينات الاجتماعية في حكومة العمال البريطانية السابقة على قيام الإضراب تقول فيها :

(أن سيدات بريطانيا يراقبن بعطف شديد المجهود العظيم الذي تبذلونه في سبيل نيل الحقوق الديمقراطية للمرأة المصرية). (٩)

- برقية أخرى من رئيسة الاتحاد النسائي بام درمان تستنكر فيها عدم اشتراك المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية بمصر وتؤيد موقف المضربات حتى يحصلن على حقوقهن .

- كذلك تلقت المضربات برقيات من الاتحادات النسائية في كل من لبنان والأردن وإندونيسيا وباكستان .

ثانياً - رد فعل على المستوى الداخلي:

يمكن تقسيم رد الفعل على المستوى الداخلي إلى المستوى الرسمي ومستوى الأفراد :

أ- المستوى الرسمي :

فقد تمثل في مقابلة مندوب جريدة الأهرام للواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة وبسؤاله عن رأيه في أمر المضربات عن الطعام فأجاب بانهن لو اتبعن مبدأ (إن الله مع الصابرين) لوجدن أنه في صالحهن كثيرا واستطرد قائلا وهل تألفت الجمعية التأسيسية وعرض عليها مشروع الدستور ولم نأخذ برأيهن وهل تقدمت السيدات بطلب رسمي حتى نقول لهن رأينا أم أنهن يعتصمن قبل التقدم بأي طلب [١٠].

---

٨ - درية شفيق : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

٩ - الأهرام في ١٥ مارس ١٩٥٤ حتى نهاية الإضراب .

١٠ - الأهرام في ١٧ مارس ١٩٥٤ ، ص ١ .

وأما رأى محافظ القاهرة السيد محمود متولى نور فقد ورد على لسانه أنه من أنصار منح المرأة جميع حقوقها السياسية إلا انه لا يقر الإضراب عن الطعام كوسيلة لتحقيق الهدف ، واستطرد قائلا : إنـــه إذا كـــان الإضراب أمر ضرورى ولا بد منه فانه كان على هؤلاء السيدات أن يعلنّ عن موعد ذلك الإضراب ويحـــددن ذلك بعدد من الأيام [١١].

أما رأى السيد على ماهر فقد استطعنا الوقوف عليه من خلال بيانه الذي سبق أن نوهنا إلى بعض مـــا أتى به [١٢].

ومن خلال تصفح جرائد ومجلات فترة الإضراب هذه بالإضافة إلى ما ذكرتـــه دربـــة شـــفيق فـــي كتابها[١٣] من أن العديد من المسئولين سواء محافظى القاهرة والإسكندرية و الأطباء ومن اشـــتغلن بالحركـــة النسائية ترددوا على المعتصمات بقصد إثنائهن عن ذلك الإضراب ، إلا أن كل هذه الجهود باءت بالفشل إلـــى أن كانت رسالة اللواء محمد نجيب والتى أنهت ذلك الإضراب يوم ١٩ مارس ١٩٥٤ .

ب – على مستوى الأفراد :

أما عن ردود أفعال هذا الإضراب بين الأفراد فقد انقسمت بين مؤيد ومعارض ولنبدأ بالفريق المؤيـــد فمثلا :

أرسل اليوزباشى عبد الباسط البنا شقيق المرحوم حسن البنا برقية إلى المضربات ضمّنها بعض أبيـــات من الشعر رأيت تضمينها للبحث علّ القارئ من خلالها يقف على ما كان يـــدور بخلـــد هـــذه النخبـــة مـــن المصريين و أبيات الشعر هى :

حيوا كرام الفضليات	المخلصات الصانمات
أخـــتي العزيـــزة يا	بهيجة توجتى المكرمات
أختي العزيزة رحمة	بنـــفوسكن الصـــافيات
قلت العدول قلـــنا لا	ثمن النجاح هو الثبات
سنظل ننشد بالكـــفاح	حقوقنا حتى الممات [١٤]

ويمكننا من خلال قراءة هذه الأبيات أن نفهم مدى تأييد عبد الباسط البنا للمرأة المصرية في كفاحـــها ، وبهذا النمط والت جريدة الأهرام خلال فترة الإضراب نشر رسائل التأييد لهذا الكفاح .

---

١١ – الأهرام في ١٨ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤.

١٢ – انظر هذا البحث ، ص ١٥ – ١٦ .

١٣ – المرأة المصرية ، وهى عبارة عن مذكرات دونتها قد تكون من وجهة نظرها فقط.

١٤ – الأهرام في ١٦ مارس ١٩٥٤ ، ص٤ .

أما الفريق الآخر والذى استنكر اعتصام المرأة وإضرابها فقد تمثل فيما قام به شابا صباح يوم ١٤ مارس سنة١٩٥٤ من اقتحامه لنقابة الصحفيين بالقاهرة وهو يحمل بيده عصا غليظة وأخذ يصيح بملء صوته ويلوح بهذه العصا أين النساء الخارجات على الدين والشرع والناموس أين هن؟ . [١٥] ولا ندرى ماذا كان سيحدث لو لم يعترضه أحد موظفى النقابة وأخرجه من الدار .

كذلك تلقت جريدة الأهرام من السيدة زينب الغزالى رئيس المركز العام لجماعة السيدات المسلمات برقية تستنكر فيها هذا الإضراب وتذكر " أن إدارة المركز العام للجماعة قررت الاحتجاج على اهتمام بعض المسئولين بأمر المعتصمات وأن المجلس وهو يمثل الأغلبية الساحقة من نساء مصر - على حد زعمها - يقرر أن البلاد ليست في حاجة إلى نائبات لا في البرلمان ولا في الجمعية التاسيسية ولكنها في حاجة إلى أمهات وزوجات صالحات يهدفن إلى تكوين الاسرة تحت راية الإسلام [١٦].

وأوردت هذه البرقية لأهميتها حيث أنها تعدت مرحلة استنكار موقف المضربات عن الطعام إلى الاستنكار والاحتجاج على اهتمام المسئولين بأمر هؤلاء المضربات ، ورغم تأييدى لهذا الاستنكار إلا إننى التمس العذر لهؤلاء المسئولين حيث انه كان وراء اهتمامهم هذا رأب الصدع الذي لم يكونوا يرغبون في إظهاره انذاك في جدار المجتمع المصرى .

هذا بالإضافة إلى البرقية التي أرسلها السيد جلال حسين رئيس جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية بالقاهرة وقد تضمنت رأى الجمعية في هذا الإضراب واهم ما ورد بها :

أولا : إن المرأة لها رسالة تؤديها في الحياة أسمى من التدخل في السياسة والاشتراك في الانتخابات وهى بذلك تقدم خدمة جليلة للوطن أكثر نفعا .

ثانيا : إن جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية ترى أن ما قام به هؤلاء السيدات من الاعتصام ثم الإضراب ما هو إلا حركة مسرحية ولا يجب أن تصدر عنهن في هذه الأونة ولا غيرها .

لذا فان الجمعية تناشد أزواج هؤلاء السيدات بضرورة أن يكون لهم موقف إيجابي تجاه هذه الحركة وان يكون لهم رأى لتهدئة الجو في هذه الظروف الدقيقة التي تجتازها البلاد [١٧].

وبقى أن نعرض لموقف بعض أزواج هؤلاء المضربات :

فقد عبرت عنه درية شفيق في مقابلة مع مندوب الأهرام أثناء الاعتصام حين سألها الصحفى هل زوجك يوافق على هذه الوسيلة التي تتبعينها ؟

١٥- الأهرام في ١٥مارس ١٩٥٤ ، ص٤ .

١٦ - الأهرام في ١٨ مارس سنة ١٩٥٤ ،ص٤ .

١٧ - الأهرام في ١٥ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .

فأجابت قائلة " أنها هى وزوجها تعودا أن كل منهما يحترم رأى الآخر واستطردت قائلة إن زوجها اعتاد أن يترك لها الحرية في كل ما يتعلق بشخصها والأمور التي تتعلق بقضية المرأة وذكرت أن زوجها يؤيدها بقلبه وضميره [١٨] .

ووضح موقف هؤلاء الأزواج أيضا من برقية أحدهم إلى المضربات ورد فيها (لولا رغبتى في أن يكون شرف الجهاد والتضحية في سبيل حقوق المرأة المصرية منسوبا إلى المرأة وحدها لاعتصمت معكن مضربا عن الطعام أؤيد مطالبكن وأحيى زوجتى في جهادها وتضحيتها معكن في سبيل نيلكن ما نالته غيركن من النساء) [١٩] .

وبعد ذلك بما يقرب من عامين منحت المرأة المصرية حقوقها السياسية بإصدار قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ والذى ينص على " كل مصرى ومصرية يبلغ ١٨ عاما .م أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية " ، كذلك نصت المادة الرابعة من هذا القانون على أنه يجب أن يقيد في جداول الانتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور وكذلك يجب أن يقيد من الإناث من قدمت بنفسها طلبا بذلك [٢٠] .

وبناء على ما ورد بدستور ١٩٥٦ فتح باب الترشيح والقيد في جداول الانتخاب للسيدات فتقدمت خمس منهن للترشيح في عضوية مجلس الأمة في مايو ١٩٥٧ ، فنجحت منهن سيدتان فقط هما : أمينة شكرى ، وراوية عطية ، وكانتا بذلك أول سيدتان تمارسان الحياة البرلمانية في مصر ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن السيدة الثالثة والتى كان بالإمكان أن تفوز في هذه الانتخابات حيث حازت على أغلبية أصوات دائرتها هى السيدة : منيرة ثابت التي رشحت نفسها عن الدائرة الثالثة وهى دائرة الزيتون ومصر الجديدة ، لولا إصدار قرار الاتحاد القومى والذى كان يقضى بغلق جميع الدوائر المرشح فيها وزراء وكان فتحى رضوان وزير الإرشاد القومى وقتذاك قد رشح نفسه عن دائرة منيرة ثابت ، فنال العضوية بصفته الوزارية دون الانتخابية [٢١].

وعلى ذلك فان مشاركة المرأة في هذه الانتخابات كانت ضئيلة جدا لا تتعدى ٠,٥٧ % إلا أنها تعد بداية طيبة لحصول المرأة على ذلك المكسب الذي تلته مكاسب عديدة . وبعد مضى فترة من الزمن أصبح قيد المرأة في جداول الانتخابات إجباريا طبقا لتعديل الدساتير المصرية التي تلت دستور ١٩٥٦ .

---

[١٨] – كانت درية شفيق متزوجة من د. نور الدين رجائى أستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

[١٩] – الأهرام في ١٤ مارس ١٩٥٤ ، ص ٦ .

[٢٠] – نادية حامد قورة : تاريخ المرأة في الحياة النيابية في مصر من ١٩٥٧-١٩٩٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦ ، ص ٢٥ – ٢٦ .

[٢١] – د. إسماعيل إبراهيم : صحفيات ثائرات ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٧ ، ص١٢٥.

وبذلك تستحق المرأة المصرية بالفعل لفظ أنها "حصلت" على حقوقها الانتخابية ولم "تمنح" اياها حيث أنها ناضلت وكافحت حتى حصلت على ما استماتت من أجله .

الخاتمة

وفى نهاية هذا البحث يمكن تسجيل عدة ملاحظات قد تلقى الضوء على ذلك الموضوع .

الملاحظة الأولى : تكمن في أن المرأة المصرية كانت متمتعة خلال فترة البحث بمكانة مرموقة سواء في المجتمع المصرى أو خارجه ، حيث ذهبت لحضور بعض المؤتمرات الدولية النسائية ، ولكن في تقديرى أن تلك المدة التي مضت على خروج المرأة من بيتها وتعليمها كانت مدة قصيرة بحيث لا تسمح بإقناع المجتمع المتمثل في العادات والتقاليد بمنحها حقوقها البرلمانية سواء مُنتَخَبة أو منتخِبة .

الملاحظة الثانية : تكمن في الرجل نفسه فرغم أنه هو الذى وضع قانون الانتخاب إلا أنه عندما سئل عن مدى قبول المرأة في البرلمان رد بان قانون الانتخاب غير صالح لا للمرأة ولا للرجل وعليه فإنه من الأفضل أن تبعد المرأة عن هذا الميدان ولو مؤقتا .

الملاحظة الثالثة : فقد وضحت أو استنتجت من خلال آراء بعض الساسة وهى أن بعضهم رأى أن مصر خلال الأربعينيات كانت تتزعم فكرة الجامعة العربية ، وكانت من بين الدول المشاركة فيها دول إسلامية ، وكما ذكر أحد هؤلاء الساسة – فكرى أباظة – إنه من الافضل ألا تثار هذه القضية في مثل تلك الأونة .

الملاحظة الرابعة : حول عدد السيدات المتعلمات من المصريات فقد كان هذا العدد قليل وليس بالعدد الكافي الذي يمكن أن يوضع في الاعتبار عند وضع قانون الانتخاب . وعلى هذا فان القضية ظلت مثارة إلى أن كان دستور ١٩٥٦ المؤقت والذى نص على المساواة فى الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة ، وهنا تجدر الإشارة إلى حقيقة هامة هى انه ليس العيب عيب دستور ، ولكن العيب يكمن في قانون الانتخاب نفسه ، ويؤكد ذلك أن دستور ١٩٢٣ نص في مادته الثالثة على أن المصريين متساوون أمام القانون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، وحق الانتخاب هو أول هذه الحقوق السياسية وأساسها فلماذا لا تتمتع المرأة بهذا الحق على أرض الواقع [٢٢] . إلا أن قانون الانتخاب يأتي ليفرق بين الرجل والمرأة .

ملاحظة أخرى وهى متعلقة بقضية برامج الأحزاب فعلى الرغم من أن قضية المرأة قد ارتبطت ببرامج الأحزاب والقضية الوطنية وكأنها جزء من الكفاح المصرى في هذه الحقبة المشتعلة بالنضال ، إلا أن قضيتها لم تثار في برامج هذه الأحزاب إلا على سبيل الإشارة فقط ولم تثار قضية انتخاب المرأة في أى برنامج من برامج الأحزاب فمثلا بالنسبة لحزب الوفد يمكن القول رغم ارتباطه ارتباطا قويا ببداية نشاط المرأة المصرية ومساهمتها الفعلية في الحياة السياسية في مصر منذ ثورة ١٩١٩ ورغم أن لجنة الوفد المركزية للسيدات عندما تكونت بالكنيسة المرقصية في يناير ١٩٢٠ أعلنت أن عملها لن ينتهى إلا بانتهاء حزب الوفد ، نجد أن هذا الحزب لم يعمل على تبنى قضية المرأة والمطالبة بحقوقها- بما في ذلك حقوقها

---

٢٢ – إسماعيل إبراهيم : المرجع السابق ، ص ١١ .

السياسية - من خلال برنامجه بل أكثر من ذلك لم تكن قضية المرأة من بين القضايا التي أعلن الحزب اهتمامه بها.

وأما حزب الهيئة السعدية والذى تصدر برنامجه ثلاث مبادئ أساسية تمثلت في فهمهم للبعد الاجتماعى في مصر والتى كان منها ضرورة مساواة المصريين أمام القانون .

والواقع أن غالبية الأحزاب قد تضمنت برامجها هذه المفاهيم الاجتماعية إلا أن السعديين كانوا أكثر جرأة حينما طالبوا بضرورة إصدار تشريعات خاصة بتقييد الطلاق وتعدد الزوجات ، وهذا طرح لم تجرؤ عليه أكثر الأحزاب تطرفا في الفكر الاشتراكى .

أما عن برنامج حزب مصر الفتاة فقد تضمن أفكارا تبدو وكأنها غاية في التقدم فقد كان يرى أن قيام المرأة بدورها كأم وزوجة لا تحول دون تمتعها بالحقوق السياسية والاجتماعية وحقها في مزاولة العمل والوظيفة التي تلائم قدرتها ، قضية الوظيفة والقدرة هذه مسألة نسبية يصعب تحديدها بشكل مطلق .

أما الحزب الاشتراكى فقد تضمن برنامجه مبدأ تحرير المرأة ولم يوضح ما الذي يعنيه بتحرير المرأة، ذلك المفهوم الذى اختلفت الآراء حول تفسير مفهومه .

ملاحظة أخرى وهى تتمثل في أن معظم من كان يرفض منح المرأة حق الانتخاب كان متخوفا من أنها لا تستطيع تحمل الأعباء الانتخابية وأنها إذا تحملتها فذلك بلا شك سيكون على حساب ملكتها التي يمكن أن تخرج منها نوابا جديرين بهذه الكلمة ، ومنتخبين يعرفون لمن يعطون أصواتهم ،هذا بالإضافة إلى أن تخوفهم هذا كان مبعثه أن المرأة إذا أعطيت حق الانتخاب أسوة بالرجل ومع عدم مقدرتها على تحمل الأعباء الانتخابية لا تصل فى نهاية الأمر إلا إلى تضخيم عدد الناخبين المدرجة أسمائهم في العملية الانتخابية ولذا وجد رأى وسط قبل تعديل قانون الانتخاب وهو أن تجرى عملية استطلاعية لرأى المرأة عامة . هل راغبة في المشاركة فى العملية الانتخابية أم لا ؟ ومن ظهور هذا الرأي يتضح انه هناك سيدات لا يفضلن المشاركة في الانتخابات .

ملاحظة أخيرة يجب الإشارة إليها وهى عن الجذور الاجتماعية للسيدات اللاتى حملن لواء المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة المصرية فإننا بنظرة ثاقبة إلى هؤلاء السيدات نستطيع أن نجزم بأن معظمهن ينحدرن من أصول أرستقراطية وهذا الأمر يستلزم منا التوقف عنده حيث أن معظم نساء مصر كانت مطالبهن تنحصر في العمل والتعليم ، أما التطلع إلى المشاركة في العمل البرلمانى والسماح للسيدات اللاتى تزعمن الحركة النسائية خلال فترة البحث فانه انحصر في بنات وزوجات الزعماء وأبناء الطبقة العليا ، ويؤكد ذلك أنه عندما فتح باب الترشيح للمرأة طبقا لدستور ١٩٥٦ المؤقت فإنه لم يتقدم للترشيح من السيدات المصريات سوى خمس فقط على مستوى الجمهورية ، لم ينجح منهن إلا اثنتين وبذلك أصبحت نسبة مشاركة السيدات في مجلس الأمة من خلال انتخابات مايو ١٩٥٧ هى ٠,٥٧ % .

ولا شك أن القارئ لذلك البحث سيستطيع استنباط هذه الحقيقة من خلال قراءة ذلك البحث بإمعان .

السيدات في البرلمان

نالت مصر الحرية وحظيت بالاستقلال وأصبحت مملكة مستقلة ذات ملك وشعراء عظام . .

أخذت بعد ذلك تنظم المنهج الذي تسير عليه حكومتها

سن الدستور وأجرى الانتخاب وفتح بيت النواب — وله باب ولا كل الأبواب — فلما جد الجد وقد اجتزلوا أنا النواب

وكان من حظ هذا البيت أن أمته كرائم السيدات فامتلأت قاعات المجلس بالمثاقف لمن فاجين على هذه النعمة يزغاريدهن وكان المنظر مما يبهر ويسر الحبيب ويأخذ بقلب النبي واللبيب . وما وفى جميع النواب بوعد و « النائبات » يزغردن حتى دق الرئيس الجرس وقال: البركة — الكورم — قانكم في البرلمان لاني أوكازيون

على أثر هذا الصوت ارتفعت أصوات الرجال بالاحتجاج وعلت بين السيدات وقلن نحتج على هذه الاهانة فانا لا نحرم أن أول جلسة من مقابلة التحية بالتحية فكيف تأمرون أمر المبتدئ — ؟ — هل نحن في حرية واستقلال وبرلمان لا تيود فيه ولا حجر ولا تضييق أم اننا في كسر دارنا لم نبرحه ؟ ؟ ؟ ؟

هنا ثار النواب وأنصتوا إلى هذا الرأى الجليل وطاروا من الرئيس ان ينزل ان ثورات البرون، ويعمل لهن « بردون »

فاضطر الرئيس لأن يذعن لهذا الاجماع فبعد أن أعتذر رجع الى كرسيه وتمد ساد السكون المكان — ثم قالت الزعيمة — متى نتكلم ؟

فاجابتها واحدة

— هل نبقى على كينهم كاتباني البيوت — ؟ ؟ ؟

قرر الرئيس وقال : أرى أن يقرر المجلس أمرا مخصوص مقاعد السيدات من المجلس

فقالت الزعيمة : أرى أن يحسن الاقتراع

ولما أسفر الاقتراع عن جلوس سيدة بين كل عشرة نواب — تذمرت « النائبات » وتهيأن وقامت ضوضاء دونها ضوضاء (حمام بلدية) لان السيدات لم يرضين الا أن تكون كل « نائبة » لنائب — الامر الذي أدهش الرئيس حتى كاد يجن — فزعق صارخا وقال

ومن أين نكمل عدد كن ؟ ؟ ؟ .

أجابت الزعيمة : إذن فالدستور قد هضم حقنا ويتعين تعديله — .

زعق الرئيس وقال : هذا مستحيل فانا لم نخرج لمثل هذا وانما نحن على أبواب مفاوضة فساعدتنا على أن لا يقفل الباب — .

وبعد صراخ وعراك بين مختلف النواب والنائبات عمد الرئيس بفض المجلس وتجديد الانتخاب — فصدروا جميعاً — .

هذا ورئيس الجرس وقال — الآن نريد ان ننظر فيما انشىء المجلس من أجله قالوا — نعم . قال الرئيس — فاشرعوا على المفاوضين —

أجاب الاعضاء جميعا — لا مفاوض الا...

فأبرز الرئيس وأرعد وخبط بيديه بقوة على منضدته وصرخ صراخا عاليا وقال : احترموا الدستور والبرلمان والرئيس اوبفض المجلس وتجدد الانتخاب — فسكتوا

وقالت احداهن (يلعي فضها) ثم قامت الزعيمة وقالت « إنت كل كلمة تقول بفض المجلس — هوه على كيفك ولا إيه — ونظرت الى رفيقاتها وقالت لأحداهن دي اللى حصل ينتشر في الجرانين »

قال الرئيس — المفاوضين والانتقض المجلس وجدد الانتخاب

فقام حزب اليمين وقال : كم تكون نسبة السيدات إلى الرجال في المفاوضة — هنا حصل هرج وسرج في المجلس انتج اجماعا عاما من الجانبين على ان تكون المفاوضة بنسبة

١ : ١٠٠٠

خبطت الزعيمة صدرها بيدها وقالت «يادى الندامة — دهضعك على الدقون — سامعين يادلعدي » فأجابتها زميلة « هو حرين إيه ... »

بعد ذلك حصل جدال انتهى فيه الرئيس بأن الكل أجمعوا على ان يكون المفاوضين على الترتيب الآتي :

٤ من حزب اليمين ومنهم الرئيس

٣ من حزب اليسار

٢ من الحزب النسائي

وسابلغ أدان السيدات امين في المفاوضين

هي ورئيس الزعاريت

فدق الرئيس جرسه وقال : ياعادل جزيرة — ياسنات

قالت الزعيمة وهما رفيقاتها — نخرج

فاتجه الرئيس الى النواب وقال — إنهن كنتم خلما لدخول السيدات بينما فان تقريرهن خطر الموقف فسأفض المجلس فساد السكوت المجلس واستأنف الرئيس الحديث وقال يوصى المفاوضين

ايها السادة

وما نطق بهذا حتى صحن وقلن إلى عرض نبلهم — فتذمر الرئيس — وقال — لا قبيل لى بكن

وقام الرئيس المبين وقال :

ايتها السيدات — وايها السادة

انكم على ابواب مفاوضة في نجاحها سلام — ورئام — واحترام — والتئام — وانفهام — واستسلام — وكلام — وكلام — وكلام — وكان كلام فاما ان تبرهنوا على انكم أهل لان تبقوا البلبل مفتوحا أو تقفلوا المجلس وتجدد الانتخاب يوم غير كعقلاء ذوى رأي سديد وحكمة عالية وهمة سامية — ومصالح وأهل مسؤولية واعتبار

فصح الاعضاء والمفوضات وصاحوا صياحا بلغ عنان السماء وقالوا

اهكذا حسمنا في نصف الستفين ؟ ؟ ؟ أما السيدات فانهن الزعيمة وخرجن وقد تبرقن وتأزرن — وما رأى الاعضاء زميلاتهن حتى هموا ليحطفوا بهن — فابتدرتهم الرئيس وقال — ارجعوا الى اماكنكم ارجعوا وأنا بريء منكم ونظيمكم لزعيم — فرجعوا وكفكف رجعت الزميلات وجلسوا جميعاً وقال الرئيس :

سيدات — سادتي :

أعتبروا في مفاوضتكم بالحرم والقانون وكونوا وسطا تنجحوا — فاما أن جئتم مصر يا بسيرها فانتم رجالها

فقاطعته الزعيمة وقالت — بل سيدتها

قال — سيدتها ورجالها — وان رجعتم صفر اليدين فلا تعتبروا انكم خيراً منكم

فقامت الزعيمة وقالت : انتهت المباحثة في بنود مشروع المفاوضين — وانى اعرض على المجلس مشاورتنا نحن معاشر السيدات :

أولا — الازار — قانون بارار والاعتراف بحمه وسعيده والعين الاعور

ثانياً — حق النساء في التوظف في الحكومة والتراموايس والطيون (وخلاه)

ثالثاً — ابطال التبيح

ورابعاً — الزواج بواحدة فقط

خامساً — الدستور

سادساً — حق النساء في الترشيح

سابعاً — المساواة في الوراثة

ثامناً — تخصيص ثواب معلومة لا يتعداها الا السيدات

تاسعاً — وجود وزيرة في الوزارة المصرية ومستشارة بين المستشارين

عاشراً — منحهن رتب الباشوية والبكوية والبدوية

فعامت احدى الدبوماج وقالت كفى مناقشة في هذه الجلسة فاني تركت ابني سيد محمد الصباح ولم يرضع. وعلى اثر هذه الضجة الحرب الداخلي ومن ورائه نواب الامة ومن ورائهم الرئيس

احمد نجيب هاشم

طالب بالمدرسة السعيدية

الكشكول ، العدد ٦٠ ، بتاريخ ٩ يوليو ١٩٢٢ ، ص ١٤ .

ملحق رقم (٢) زجل بقلم (بديع خيرى) من الإسكندرية

احرس يا حارس

الست هانم من كفر غانم ولولا تعمل سياسيه
والبيه بتاعها أسير دلهـــا مالوش علي توتو أسيه
ليحي كانى ليحـــي ماني وقاعده تحرث في وسيه
أللّه عليها رموش عينيهـــا فيها خطر عالفروسيه

* * *

لابسه الملاية والبـــدع آيه في الضل فارده الشمسيه
يانضارتهـــا يامروحتهـــا يا بيتها في المباديه
تضرب بيانو اجيبيـــانوا وتغني مغني السويسيه
احرس يا حارس بنت المدارس دي جن والا انسيه

* * *

الصحه خسمه وقبل تسمه ماتترفشي الناموسيه
بردون يافندم سعادتك أخدم البيت عايز له مواسيه
والحلوه حايسه وراها جلسه وراها لجنة رئيسيه
جوازته فيكي جت بولشفيكي علي الطريقة الروسيه

اسكندرية بديع خيري

الكشكول ، العدد ٦٠ ، بتاريخ ٩ يوليو ١٩٢٢ ، ص ٧ .

مصادر البحث

أولاً – وثائق منشورة :

- مضابط مجلس النواب ١٩٤٤ .

ثانياً : الدوريات :

- مجلة آخر ساعة : ١٩٥١ .
- جريدة الأهرام : ١٩٥١ ، ١٩٥٤ .
- جريدة السياسة :١٩٢٤ ، ١٩٢٧ .
- مجلة السيدات : ١٩٢٤ .
- مجلة الكشكول : ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ .
- جريدة النداء : ١٩٥٢ .
- مجلة النهضة النسائية : ١٣٤١ هـ .

ثالثا – المراجع :

١–د/ إبراهيم عبده ، درية شفيق : تطور النهضة النسائية في مصر من عهد محمد علي إلى عهد الفاروق ، مطبعة التوكل بالجماميز – مصر – ١٩٤٥ .

٢–د/ إسماعيل إبراهيم : صحفيات ثائرات ، الناشر الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

٣–أمانى فريد : المرأة المصرية في البرلمان ، مطبعة التوكل ، القاهرة ، ١٩٤٧م .

٤–حافظ إبراهيم : ديوان شعر ، الجزء الثانى ، ويشمل السياسة والشكوى والمراثى ، الطبعة الثانية ، ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩م .

٥–درية شفيق : المرأة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥.

٦–رشوان محمد جاب الله ، على ماهر : سلسلة تاريخ المصريين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧.

٧–قاسم أمين : تحرير المرأة ، المكتبة الشرقية ، ١٩٠٨

٨–أ.د / لطيفة سالم : المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى ، سلسلة مصر النهضة ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، إشراف أ.د/ يونان لبيب رزق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤.

٩–مجموعة من الباحثين ، تحرير أ.د / رءوف عباس حامد : الأحزاب المصرية من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٣ الأهرام ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ١٩٩٦.